تضامناً مع "المدى"

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة تطالب بإعادة إيقاف العمل بمواد التشهير الجنائي الموروثة

□ بغداد / المدى

اعلنت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة تضامنها المطلق مع صحيفة "المدى" التي تواجه دعوى منذ أشهر بالاستناد الى قوانين موروثة من الحقبة الدكتاتورية السابقة ، وجاء في بيان للجمعية ان الاصرار على أستخدام "مواد التشهير الجنائي" في قانون العقوبات العراقي ١١١، المشرع عام ١٩٦٩ يناقض الدستور العراقي النافذ، والاسس والقواعد الديمقراطية التي من المفروض ان يبنى عليها العراق الجديد.

وقال المحامي رعد محمد حسن ان الصحيفة تواجه دعوى قضائية، رفعها ضدها رئيس الادعاء العام العراقي بسبب اعادة نشرها لخبر نقلته من احدى وسائل الاعلام الاجنبية حالها حال العديد من الصحف ووسائل الاعلام العراقية.

واضاف: ان الخبر الذي نشر يتعلق بمجريات محاكمة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني ، اذ نقلت "المدى" تصريحات منشورة لرئيس استئناف محكمة المثنى القاضي محمد حسين نصر الله... وان رئيس استئناف محكمة المثنى لم يقدم شكوى ضد الصحيفة، بل ان رئيس الادعاء العام هو الذي قام برفع الدعوى، وهذا ما يثير الاستغراب ويضع الكثير من علامات الاستفهام على الموضوع، لاسيما وان الدعوى رفعت ضد صحيفتنا فقط على الرغم من انها ليست الوحيدة التي نشرت الموضوع.

وأوضح ان قاضي تحقيق محكمة الكرادة استدعى رئيس التحرير أكثر من مرة وأفرج عنه بكفالة مالية في المرة الاخيرة، مبينا بان قاضي تحقيق الكرادة احال الدعوى الى المحكمة وفقا للمادة "٢٢٩" من مواد التشهير الجنائي في قانون العقوبات العراقي.

وتنص هذه المادة على ان "يعاقب بالحبس كل من اهان او هدد موظفا او اي شخص مكلف بخدمة عامة او مجلسا او هيئة رسمية اثناء تأدية واجباتها ".. وتطالب جمعية الدفاع عن حرية الصحافة مجلس القضاء الاعلى باسقاط الدعوى لان الخبر الذي نشرته صحيفة "المدى" لم يهن اي شخص أو جهة رسمية... كما تناشد الجمعية البرلمان العراقي الجديد الذي افتتح دورته التشريعية الاولى منتصف الشهر الماضي ، باعادة ايقاف العمل بمواد التشهير الجنائي الموروثة من الحقبة السابقة، ليس لانها تتنافى مع المادة (٣٨) للدستور فقط، بل ان الاصرار على العمل بها واستخدامها من قبل مؤسسات الدولة المختلفة يفسر على انه محاولة لاعادة انتاج دكتاتورية جديدة، لاسيما انه لايمكن ان تكون هناك ديمقراطية من دون حرية تعبير، وصحافة حرة مستقلة تراقب السلطات الثلاث ولها حق الاطلاع على المعلومات وفضح الفساد وتأشير الخلل والفشل وانتقاده ونقل الحقيقة الى الرأي العام .

يذكر انه تم ايقاف العمل بمواد التشهير الجنائي لمدة سنة تقريبا بعد التغيير عام ٢٠٠٣، واعيد العمل بها بعد تسليم السلطة الى العراقيين في ٣٠ من حزيران عام ٢٠٠٤.

إعلاميون وحقوقيون: الصحيفة ليست طرفا في القضية وعلى القضاء اتخاذ الخطوات الصحيحة

□ كربلاء /المدى

لم يكن القرار الذي اتخذه المدعي العام بإحالة المدى إلى القضاء سابقة خطيرة تهدد الإعلام المستقل فقط، بل انها تهدد مسار الحرية الصحفية من جهة وتهدد مصداقية القضاء في الوقت نفسه، لأنه -أي القضاء- لم يتخذ الطريق الصحيح بإحالة القضية التي لم تكن المدى طرفا فيها.

بهذه الكلمات تحدث إلينا عدد من الصحفيين ورجال القانون والسياسة بل وحتى من متابعي "المدى" وقرائها الذين فوجئوا طوال الأيام الماضية بمثل هذا الخبر وهو يتصدر الصفحات الأولى للمدى ذاتها وكأنها مستغربة من قرار المدعي العام.

ويقول الصحفي ماجد أبو فادي: إن هذا القرار يحمل بين طياته علامات التعجب التي لا أرى منها مسوغا في اتخاذه إلا إذا كانت هناك نيات مبيتة في هذا الجانب، على الرغم من إنني لا افقد ثقتي بالقضاء العراقي الذي اعتقد انه مستقل ولكن أقول انه قد يقع في الخطأ.. ويضيف: إن هذا القرار كان بالإمكان اتخاذه على الوسيلة الإعلامية الأولى التي نشرت الخبر إذا كان الخبر يحمل مسببات الدعوة والإحالة، لان وسائل الإعلام المختلفة تنقل الأخبار فيما بينها وخاصة تلك التي تنقل من الوكالات والإذاعات المحلية والعالمية على حد سواء، وما دامت هناك جهة أذاعت الخبر وجهات نقلته فان من الأفضل والأحسن للقضاء ان يحمل مسؤولية الإساءة إلى الخطوة الأولى وليس الى الخطوات الأخرى.

في حين عبر الناشط في المجال السياسي احمد العرداوي عن دهشته من القرار الذي اتخذه المدعي العام اتجاه المدى وقال..ليس العجب لان الطرف الآخر "المدى".. بل لان "المدى" ليست طرفا في القضية مثلما جاءت في حيثيات اتخاذ القرار بالإحالة الذي تضمن جملة هي وحدها الكافية لكي تبتعد فيها كل الأمور عن "المدى" وهي: ان "المدى" نقلت الخبر عن إذاعة أخرى وهي "سوا" وكان الأجدر بالمحكمة ان تتخذ هذه الخطوة باتجاه الإذاعة التي أذاعت الخبر ان كان كاذبا.. ويشير العرداوي إلى ان ما يشم من هذه القضية هو وجود أشياء مبيتة ربما هي مضمرة اتجاه هذه المؤسسة التي أقامت الكثير من الفعاليات الثقافية التي لا تستطيع مؤسسات أخرى القيام بها وربما هذا الأمر جعل قرار الإحالة هو الأكثر صوابا لهذه الجهات بهدف النيل منها.

وقال المحامي حسين السعدي إن هذه القضية المرفوعة ضد جريدة "المدى" تحمل بين طياتها نوعا من الإبهام فاذا كانت هناك دواعي قانونية تجيز لوسائل الإعلام نقل أخبار منشورة في وسائل أعلام أخرى فان قرار المدعي العام يكون باطلا بطلاناً مطلقاً وذلك لعدم وجود خصومة مع جريدة المدى ، أما اذا كان القانون لا يجيز نقل الأخبار وان من ينقلها يتحمل أيضا تبعاتها القانونية فان المدعي العام تكون دعوته في محلها هذا من الناحية القانونية اما من الناحية السياسية فان الاعلام يجب ان يكون حرا وان على الجهات الأخرى ان توضح ما لديها في ذات المكان الذي نشر الخبر لكي يتم تحقيق الموضوعية وليس للجوء الى القوة والاحتكام الى قوانين صادرة في زمن النظام السابق مع اعترافنا بانها لم تزل سارية المفعول على الرغم من انها قوانين نظام سابق يقولون عنه هم من غيروه انه نظام شمولي ودكتاتوري وان التعرض له يعد مخالفة وفق المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات التي تقول ان(كل من اهان او هدد موظفا او أي شخص مكلف بخدمة عامة او مجلسا او هيئة رسمية او قضائية او إدارية اثناء تأدية واجباتهم او بسبب ذلك) وهذا وحده يدل على ان هذه المادة وضعت في زمن اريد منه ان يخاف الجميع بمن فيهم السلطة القضائية.

طالباني يبحث مع السفير الإيراني تطوير العلاقات الثنائية

□ بغداد/ المدى

بحث رئيس الجمهورية جلال طالباني ، مع السفير الإيراني لدى العراق حسن كاظمي قمي امس الاحد العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية وسبل تعزيزها وتطويرها.

الرئيس طالباني الذي استقبل السفير قمي ناقش مستجدات الوضع السياسي، لا سيما الجهود التي يبذلها الرئيس طالباني لتوسيع مساحات التفاهم بين القوى والكتل الفاعلة، من أجل تذليل العقبات أمام تشكيل حكومة الشراكة الوطنية المعبرة عن إرادة جميع مكونات المجتمع العراقي.

من جانبه جدد السفير الايراني استعداد بلاده للمضي قدماً في مساعدة الشعب العراقي، مثمناً الجهود التي يبذلها الرئيس طالباني لإخراج البلاد من الاختناقات السياسية، وحث الفرقاء السياسيين على الوصول إلى حلول مرضية للمشاكل القائمة.

الكاميرات لمراقبة التحركات المشبوهة أثناء زيارة الإمام الكاظم

□ بغداد /المدى

تقرر في محافظة بغداد نشر كاميرات مراقبة اثناء اداء زيارة الامام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال مصدر في المحافظة ان عدد الكاميرات التي سيتم نشرها يصل الى اكثر من ١٠٠ كاميرا، واذا اقتضى الامر فان المحافظة ستزيد العدد.

واشار الى ان هذه الكاميرات ستساعد كثيرا في مراقبة اي تحركات مشبوهة لكون المجاميع الارهابية تستغل الزيارات لتنفيذ هجماتها الاجرامية.

يذكر ان الاجهزة الامنية والخدمية في بغداد اعلنت اكمال استعدادها لزيارة ذكرى استشهاد الامام موسى الكاظم (عليه السلام) التي تصادف الخميس المقبل.

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة اكد عدم وجود حظر لتجوال المركبات خلال احياء هذه الذكرى.

العمليات العسكرية مستمرة رغم اقتراب توقيتات أوباما

ضابط أمريكي: سنتحول لاحقاً إلى عمليات تحقيق الاستقرار

□ بغداد / المدى والوكالات

الخبراء العسكريون الامريكيون يرون انه بالرغم من ان الموعد النهائي للانسحاب في اب يعد بالنسبة لاميركا حدثا مهما في تحقيق ما وعد به الرئيس أوباما لإنهاء الحرب في العراق، الا انه في الواقع أكثر تعقيدا مما يظن الجميع، في وقت مازالت فيه القوات الاميركية تعثر على المسلحين وتقوم بقتلهم بمفردها او بالتعاون مع قوات الامن العراقية.

وتوضح صحيفة نيويورك تايمز معنى الانسحاب الاميركي وتقول انه "يعني خفض عدد القوات الأميركية إلى ٥٠ الفا من ١١٢الفا في وقت سابق من هذا العام، ونحو ١٦٥ الفا في ذروة الحرب"، واصفة ذلك بانه "مفخرة من الخدمات اللوجستية التي تم فيها استدعاء أكبر حركة للأعتدة والمواد منذ الحرب العالمية الثانية واكبرممارسة للدلالات الحربية".

وتضيف النيويورك تايمز" مهمة الاميركيين في العراق بعيد الانسحاب تعقب المسلحين وشن الغارات المشتركة بين قوات الامن العراقية وقوات الولايات المتحدة لقتل أو اعتقال نشطاء القاعدة، سيطلق عليها، لاحقا، عمليات "تحقيق الاستقرار"، وذلك للحد من الانتشار العسكري لقوات الولايات المتحدة.

ورغم ذلك، وتزامنا مع زيارة نائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن، فان مسؤولين رافقوه الى العراق امس الاول اكدوا أن واشنطن ستمضي قدماً في إنهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق، وفق المسار المخطط له أو قبل الموعد المحدد، وأكدوا أن الفراغ السياسي وعدم تشكيل حكومة عراقية جديدة لن يعيق هذا المخطط.

وشددت المصادر مؤكدة بأن الخطط المقررة لوقف المهام القتالية للقوات الأمريكية ستجرى وفق ما هو مرسوم سواء شكلت حكومة عراقية دائمة ام شكلت أخرى مؤقتة لتسيير الأعمال، وفق البنتاغون.

وأضاف إن مهمة الولايات المتحدة في العراق ستنتقل من مهمة عسكرية، في المقام الأول، إلى أخرى مدنية ودبلوماسية واقتصادية، مع تقليص الوجود العسكري.

بيد ان بريت مكغورك وهو رئيس سابق لمسؤول مجلس الامن القومي في العراق وعضو حالي في مجلس العلاقات الخارجية يؤكد:"الشيء الوحيد الذي يعرفه الاميركيون على وجه اليقين هو أنهم لا يعرفون شيئا على وجه اليقين"، ويستثنى من ذلك انه "اذا ما تشكلت حكومة جديدة فانها ستطلب تعديل الاتفاقية الأمنية وتمديد موعد الانسحاب، مضيفا انه "يجب أن نأخذ هذا الطلب على محمل الجد".

ويبدو ان التركيز سيكون على تقديم المشورة، وتدريب الجنود العراقيين وتوفير الأمن لفرق اعادة الاعمار المدنية والبعثات المشتركة لمكافحة الارهاب.

الميجر جنرال ستيفن لانزا اكبر المتحدثين باسم الجيش الاميركي في العراق يقول انه "من الناحية العملية لن يتغير شيء .. اننا نقوم بالفعل بعمليات الاستقرار".

بعض المراقبين يؤيدون وجهة نظر لانزا ويقولون ان الاميركيين توقفوا عن العمليات القتالية الرئيسة في العراق منذ زمن طويل، الامرالذي انعكس ايجابا على عدد الضحايا. فحتى الآن خلال العام الحالي، قتل ١٤ جنديا بنيران معادية، و٢٧ اخرون بحوادث متفرقة كالانتحار اوغيرها من الأسباب غير القتالية، وعليه فان آلاف الاعتدة الحربية في العراق قد عبئت وتم شحنها إلى أفغانستان.

وتقارن نيويورك تايمز بين مهمة الاميركيين في العراق وافغانستان وترى ان المهمة المعقدة والمرنة في الوقت عينه لخفض عدد القوات والاستمرار بمقاتلة الارهاب، قد تمثل انموذجا لما يمكن عمله في أفغانستان، حيث من المقرر أن يبدأ الانسحاب الاميركي منها في صيف العام المقبل.

ويستعد الاميركيون لمغادرة أفغانستان أيضا، الا انهم قد لا يكونون قادرين على وقف القتال تماما كما يفعلون الان في العراق.

وتستبعد الصحيفة انه بحلول آب المقبل، حيث يفترض مغادرة القوات الأميركية جميعا من العراق، انتهاء المشاركة العسكرية الأميركية في العراق بعد ذلك التاريخ، فالحكمة التقليدية بين الضباط العسكريين والدبلوماسيين والمسؤولين العراقيين تشير الى انه بعد أن يتم تشكيل حكومة جديدة، سوف تبدأ محادثات حول تواجد القوات الاميركية في العراق على المدى الطويل، على حد قول الصحيفة.

وتصف الصحيفة الاميركية البعثة الاميركية في الصحراء، بأنها قاعدة مؤقتة من العربات المدرعة وخيمة واحدة لفصيلين، وهو ما تراه مثالاً حياً على ان القوات الاميركية لا تزال تعمل على الأرض.

ونقلت الصحيفة عن الميجر برايان لام لوغان، من الكتيبة الثالثة، فوج الفرسان السابع قوله انهم بحاجة لقتل شخص ما، لذلك أرسلونا الى هنا"، في اشارة الى خلية للقاعدة قامت بزرع قنابل بالقرب من الطريق السريع.

اما اللفتنانت كولونيل مايكل جيسون ضابط عمليات لواء المشاة الثالث فيرى ان هذه العملية غير عادية "لعدم احتوائها على أي وجه عراقي".

وكانت قوات الامن العراقية غير متواجدة وهو ما يتعارض مع ما يبدو على تركيز القادة على وجوب إجراء عمليات مشتركة، بناء على طلب من العراقيين. الا ان هناك ما يبرر العملية من خلال تفسير متحرر للاتفاقية الأمنية "التي تسمح باجراء عمليات من جانب واحد لحماية القوات الأميركية، أو بعبارة الكولونيل جيسون، لمعالجة "مشكلة فريدة من نوعها مع المجموعات الاميركية".

ويعتقد المراقبون إن حرب السبعة اعوام في العراق تعتمد جزئيا على مدى نجاح قوات الشرطة والجيش العراقيين في تأمين البلاد بعد رحيل الاميركيين، اذ ان ضباط الجيش الأميركي اثنوا على القدرة المتزايدة لقوات الامن العراقية وبالاخص في تأمين البلاد في الانتخابات النيابية التي جرت في آذار الماضي. الا ان مسألة ولاء القوات التي نشأت أثناء اعمال العنف الطائفية عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لا تزال قائمة.

أغلب الشهداء كانوا في طابور تسلم الإعانات

ضحايا مدنيون في تفجير نفذته انتحارية في مبنى محافظة الأنبار

□ بغداد / المدى والوكالات

فجرت انتحارية نفسها امس الاحد في مبنى محافظة الانبار ما أسفر عن استشهاد واصابة العشرات من المدنيين.

ووقع الانفجار في منطقة الاستقبال للمجمع شديد التحصين في الرمادي.

وقالت الشرطة ان الكثير من المصابين حالتهم حرجة.

وجاء التفجير متزامنا مع حوادث عنف وقعت في مناطق متفرقة من البلاد.

وقال مصدر امني مسؤول في محافظة الانبار إن حصيلة التفجير بلغت خمسة شهداء و٣٧ جريحا.

من جهتها، اتخذت الأجهزة الأمنية إجراءات أمنية مشددة في مدينة الرمادي وبدأت بإخلاء مبنى المجلس من الموظفين من بوابته الخلفية تحسبا لوقوع أي هجوم انتحاري آخر.

يشار الى ان مسلحين قتلوا يوم الجمعة مفتي محافظة الانبار عبد العليم السعدي وهو ايضا رئيس الوقف السني فيها عندما فتح باب منزله بعد الطرق عليه مستخدمين أسلحة مزودة بكواتم صوت.

وأكدت محافظة الانبار عدم إصابة المحافظ قاسم الفهدواي أو نائبيه أو أي مسؤول بالمحافظة بالتفجير، فيما قال المستشار الإعلامي للمحافظ محمد فتحي لوكالة "السومرية نيوز" ان "المحافظ قاسم الفهدواي ونائبيه وأعضاء مجلس المحافظة لم يتعرضوا إلى أي إصابات نتيجة التفجير".

وبحسب تقارير صحفية فان اغلب الشهداء والجرحى هم من المراجعين لمجلس المحافظة من ذوي ضحايا أعمال العنف التي وقعت خلال الفترة الماضية والذين تقدموا بطلبات للحصول على رواتب الرعاية الاجتماعية.

ويعتبر هجوم اليوم على مبنى مجلس محافظة الأنبار هو الثاني من نوعه الذي يستهدف الإدارة المحلية في المحافظة، إذ استهدفها في ٣٠ من كانون أول ٢٠٠٩ تفجير مزدوج بصهريج مفخخ وسيارة مفخخة، في مجمع الأنبار الحكومي، الذي يضم مبنى المحافظة ومجلس المحافظة وقيادة شرطة المحافظة وقيادة العمليات والمحكمة الجنائية، في منطقة تقاطع الزيوت وسط الرمادي، ما أدى إلى استشهاد ٢٧ شخصاً من بينهم ١٧ عنصر أمن وعضو مجلس المحافظة سعدون عبد المحسن، وجرح ٦١ آخرين بينهم محافظ الأنبار قاسم الفهداوي، ما أسفر عن بتر يده اليسرى، وقد عاود مزاولة أعماله في الثاني من آذار الماضي، بعد إجرائه عدة عمليات جراحية.

وفي الموصل، فجر انتحاري يرتدي حزاما ناسفا نفسه بعد مطاردة عناصر الشرطة بالقرب من مديرية شرطة الحدباء عند ساحة (باب الطوب) المكتظة بالمتبضعين وسط الموصل.

وتم التفجير حال اقتراب عناصر الشرطة من الانتحاري، وكان بالقرب من مكان الانفجار عدد من المدنيين المتبضعين.

في شأن اخر، قام مسلحون بالسطو على محطة وقود حكومية وسط كركوك وسرقوا منها مبلغ ٧٧ مليون دينار، فيما تمكنت الشرطة من اعتقال خمسة من العاملين بالمحطة للتحقيق معهم على خلفية الحادث.

وقال مدير شرطة مركز المقداد العميد عادل زين العابدين لوكالة "السومرية نيوز"، إن "مسلحين مجهولين يستقلون عجلة حديثة قاموا، ليلة امس الاول، باقتحام محطة تعبئة غرناطة الحكومية التي تقع وسط المدينة، وقاموا بتقييد العاملين بالمحطة تحت تهديد مسدسات يحملونها قبل ان يقوموا بسرقة مبلغ ٧٧ مليون دينار من خزنتها".

وفرضت الشرطة اجراءات مشددة في محيط المحطة واعتقلت خمسة من العاملين فيها للتحقيق معهم ومعرفة الاسباب التي تقف وراء عملية السطو"، فيما تقول مصادر امنية ان المهاجمين لاذوا بالفرار الى جهة مجهولة بعد تنفيذهم عملية السطو.

وكانت كركوك قد شهدت في ١٤ كانون الاول من العام الماضي قيام مسلحين باقتحام مصرف حكومي وسط كركوك وقاموا بسرقة الأموال الموجودة في المصرف.

يذكر أن عمليات السطو المسلح على المصارف ومحال الذهب شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة في مناطق مختلفة من العراق، والتي بدأت مع حادثة مصرف الزوية في منطقة الكرادة ببغداد العام الماضي، مروراً بحالات سطو كثيرة على المصارف الحكومية ومكاتب الصيرفة الأهلية ومحال بيع المجوهرات وآخرها عملية السطو التي وقعت في منطقة البياع قبل نهاية الشهر الماضي.

وفي بغداد، أصيب مدير هيئة النقل في مرآب "أبو غريب" بانفجار رمانة يدوية ألقاها عليه مجهولون.

واثر ذلك، نقلت الأجهزة الأمنية المصاب إلى مستشفى المدينة لتلقي العلاج، فيما طوقت منطقة الحادث وبدأت عملية تفتيش بحثا عن المنفذين الذين تمكنوا من الفرار عقب تنفيذ الهجوم".

اما في بابل، فقد بدأت قيادة شرطة بابل باستخدام الكلاب البوليسية للكشف عن المتفجرات بكافة أنواعها حيث تم استحداث قسم جديد يضم كلابا بوليسية مدربة لدعم أجهزة السونار في عملها.

ونقل راديو سوا عن مدير عام شرطة بابل اللواء فاضل رداد قوله إن عمليات إقامة هذا القسم بدأت منذ فترة، إذ "تم إعداد البنية التحتية وتدريب كوادر متخصصة وتجهيز القسم بمستلزمات خاصة لهذه الكلاب وأخيرا قامت وزارة الداخلية بتجهيز القسم بأربعة كلاب بوليسية متخصصة بكشف المتفجرات."

وأوضح رداد أن المهام التي يتم خلالها الاستعانة بالكلاب البوليسية تتضمن المهام التي تُنفذ عند حصول زخم مروري مثل "طوابير السيارات التي كانت تجهز السايلوات بالحبوب" بالإضافة إلى المهام التي تُنفذ في المناطق ذات الكثافة السكانية، مشيرا إلى أن هذه "الحيوانات لا تقبل الخطأ فهي مدربة ومجهزة بشكل صحيح."

يذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها قيادة شرطة محافظة بابل كلابا بوليسية لكشف المتفجرات بعد تضارب التصريحات الحكومية حول صلاحية أجهزة السونار في أداء واجبها بدقة.

إجراءات أمنية مشددة في محافظة الأنبار عقب الأنفجار الذي حدث أمس .. أ ف ب

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون